

يشترط شيئا واجرا بالمال كان القول الذي
 لأن المضارب يدعي اجرا في الذمة وهو ينكر
 وأن أقاما البينة فالبينة بيينة لما المضارب
 لأنها قامت على اثبات الآخر في ذمة الآخر
 ولو قال المضارب فرضني وقال رب المال
 بهتارة أو بضاعة كان القول للمال
 لأن أقاما البينة فالبينة بيينة المضارب
 من مضاربة توقيفان إذا اختلف طرف المال
 مع المضارب فقال المضارب ردود منكم
 رأس المال بغير أقامتنا وانكر والمال
 كان القول قول رب المال وأن أقاما البينة
 أقام رب المال على أن المضارب أقرا أنه رد
 عليه رأس المال وأقام المضارب البينة على
 أقرا رب المال أنه رد عليه رأس المال
 فمدح على وجهه إن أرضا وتاوخ رده
 أسبق من الآخر بعض الآخر المتأخيرين وأن
 أرضا وتاوخها سواء أو طلقا بقض بينة
 المضارب من فصل عوى المنقول من عا
 على شأن كتاب شركة ولو أحر أحد المتعاونين

صلي

رجلين شران عبد المحي وسمي جند العبدان
 والمتمم فاشترى ما وقدا فتم المتعاون
 عن الشركة فقال الآخر اشترياه بعد
 التفريق فهو في خاصة وقال الآخر اشتري
 قبل التفريق فهو بيننا كان القول قول
 الآخر والبينة بيينة الآخر أن أقاما
 البينة وأن قال الآخر اشترياه قبل
 التفريق وقال الآخر اشترياه بعد التفريق
 كان القول قول الذي لم يشر به والبينة بيينة
 الآخر ولو كان هذا في شركة الضمان فهو
 كذكر رجل أدنى على رجل أنه شريكه
 المدعي عليه ذكر والمال في يد الجاهل صدق
 المدعي بيينة وشهد الشهود أنه منها وصحة
 وإن هذا المال الذي في يديه من شركتهما
 أو قالوا هو بينهما مائة نغان أو طر يعقوا
 ذكره فكنهم شهدوا أنه منها وصحة
 المال بينهما أو شهدوا أن المال من شركتهما
 فالظاهر أن المفاضة تقتضي المساواة
 في المال وأما إذا شهدوا أنه منفاضة ولم